

ARAB ECONOMIC FORUM

منتدى الاقتصاد العربي

2-3 May 2008 - Phoenicia Intercontinental Hotel, Beirut, Lebanon

فندق انتركونتinentال فينيسيا، يومي ٢ و ٣ مايو ٢٠٠٨

كلمة رئيس جمعية مصارف لبنان
الدكتور فرنسوا سمعان باسيل
في حفل افتتاح منتدى الاقتصاد العربي

دولة رئيس مجلس الوزراء،
سعادة حاكم مصرف لبنان،
أصحاب المعالي والسعادة والسيادة،
أيها الضيوف والحضور الكرام،

من دواعي سرورنا أن يتجدد هذا اللقاء السنوي لمنتدى الاقتصاد العربي، وأن ينعقد هذا المنتدى في بيروت في دورته السادسة عشرة رغم الظروف السياسية الصعبة. وإنما نرحب بجميع المشاركين ضيوفاً أعتزّاء تربطهم بلبنان أوثق علاقات الصداقة الشخصية، والتعاون الاقتصادي والتعامل المهني البناء. واللبنانيون جمعياً، بلا استثناء، لا ينسون للدول العربية الشقيقة وقفاتهما المشرفة إلى جانب لبنان في زمن المحن والشدائد. فأهلاً بكل أخ عربي في ربوع وطننا.

أيها السيدات والسادة،

من حسن حظ المنطقة العربية عموماً، ولبنان بوجه خاص، أن أزمة أسواق الائتمان العالمية لم تترك آثاراً محسوسة على أداء اقتصاداتنا، بعكس ما حصل للاقتصادين الأميركي والأوروبي. فمنطقتنا الشرق الأوسط والخليج العربي تمرّان بتحوّلات بارزة، تدفعها سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يُنتظر أن يفوق النمو المسجّل عالمياً، وأن يراوح بين 6 و 7%. ولكن، ذلك لا يعني أننا في منأى عن أية تداعيات، كوننا مندمجين عضوياً في العولمة. وأزمة الائتمان وأسعار صرف الدولار والعملات المربوطة به، وارتفاع أسعار النفط والعديد من الخامات، وأزمة الغذاء، كميات وأسعاراً، كلّها على ترابط شديد. وما التضخم الآخذ في الارتفاع في عدد كبير من بلدان هذه المنطقة بمعدلات تقارب 8-9%، سوى التعبير الواضح عن هذا الترابط وذلك الاندماج.

كذلك، لم تتسبب اضطرابات أسواق الائتمان العالمية حتى الآن بأية مضاعفات لافتة على الأسواق المالية والمصارف في منطقتنا. فحافظت الأسواق على استقرارها والمصارف على اندفاعتها، بل باتت أسواقنا ومصارفنا موضع اهتمام وثقة متعاظمة، ليس فقط لدى مواطنينا، إنما أيضاً لدى المستثمرين ورجال الأعمال من خارج المنطقة العربية. وأسارع إلى القول إن في ذلك حتماً اعتزازاً لنا، واعترافاً بذلنا الجهد طويلاً للحصول عليه من العالم، وبخاصة نحن جيل الرواد والمؤسسين.

ولكن، يجب ألا يُعْرَنا الثناء. وعلينا، كإدارات مصارف وكسلطات نقدية ورقابية، أن نضعف الحذر والضبط. فحذار السهولة وانعدام الشفافية. فإنهما ولدا ذلك المخلوق العجيب الذي سمّوه "سابرايم" Subprime، والذي انتقل تقويمه بين ليلة وضحاها من درجة AAA إلى Default، فيما تُصنّفنا المرجعيّات نفسها، نحن في لبنان على الأقل، ومنذ سنوات وسنوات، في درجة أدنى بكثير من درجة الاستثمار، لكننا لم نقع ولن نقع لأسباب باتت معلومة، أهمها خصوصياتنا ومصادر قوتنا. وهنا تبرز بالضبط أهمية موقعنا ومسؤوليتنا، كقيمين على المؤسسات المالية، وتحديدًا المصارف والبورصات. فنجاحنا، كما فشلنا، يُقاس أولاً وأخيراً بقدرتنا على توفير التمويل الملائم، أحجاماً وشروطاً وأجالات، للأنشطة الاقتصادية والمؤسسات، وبخاصة للشريحة المتوسطة والصغيرة منها. إنه الشرط الضروري لتنويع بنية إنتاج السلع والخدمات وتبادلها، وكذلك لرفع معدلات النمو وتوسيع تغطيته إلى مناطق وفئات يُخشى أن تظلّ خارجه، بدون بنية فاعلة وحديثة. إذًا، مسؤوليتنا أن نجعل الوساطة المالية المصرفية وغير المصرفية قادرة على تعبئة المدّخرات وعلى إعادة تخصيصها بكفاءة.

وفي هذا السياق، تبدو المصارف اللبنانية المتميّزة بانفتاحها التاريخي على الخارج، وبسهولة نفاذها إلى أسواق رؤوس الأموال، وبتكيّفها المرن في مواجهة التقلبات والتحديات، وبمواردها البشرية ذات الكفاءة العالية، وبنظم عملها المتطورة، وبالتزامها معايير الصناعة المصرفية العالمية، مؤهّلة لتأدية دور فعّال على صعيد الوساطة المالية العربية، عبر المساهمة النشطة في تحويل السيولة والفوائض المالية إلى استثمارات مولّدة للنمو المطرد، خصوصاً وأن مصارفنا باتت منتشرة في 20 بلداً من خلال 53 وحدة متنوّعة الصيغ والأشكال، وهي تتعامل مع أكثر من 225 مصرفاً مراسلاً في جميع أنحاء العالم.

وبالعودة إلى مسألة الاستثمار بمعناه الحصري، فقد شهدت منطقتنا في السنوات الثلاث الأخيرة، ما نكاد نصفه بانفجار للاستثمار برافعته الداخلية والخارجية. فنتجت عن ذلك معدلات النمو المرتفعة، السائدة والمتوّع استمرارها للسنوات المقبلة. فحصة الدول العربية صارت تشكّل 5% من تدفقات الاستثمار العالمي، إذ ارتفعت من أقلّ من 25 مليار دولار عام 2005 إلى حوالي 63 ملياراً مع نهاية العام 2006. ولكن تجدر الملاحظة أن الاستثمار البيئي العربي ما زال ضعيفاً، ويكاد حجمه المتراكم خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية لا يعادل 1,3 مرّة الاستثمار الأجنبي المباشر لعام واحد (82 مليار دولار مقابل 63 ملياراً). ألم يحن الأوان بعد لتغيير هذا الواقع ولناخذ مخاطر بعضنا بعضاً؟!

أيها السادة،

على الرغم من كلّ ما يحدث في بلدنا العزيز لبنان من انعدام للاستقرار السياسي، ومن إضعاف لسلطة الدولة، وعلى الرغم من الأوضاع الشاذة والمؤذية التي لا تخفى عليكم، يبقى لبنان في طليعة الدول العربية المؤهّلة لإستقطاب الإستثمارات. ونحن كمصارف، استطعنا في عزّ سنوات الأزمة، أي منذ العام 2004 حتى آذار 2008، أن نستقطب موارد إضافية تزيد قيمتها عن 19 مليار دولار، كان 75% منها على شكل ودائع. كما أننا أعدنا ضخّ هذه الموارد في اتجاه القطاع الخاص المقيم وغير المقيم بنسبة 40%، ناهيك عن قيام المصارف بتعزيز سيولتها، لا سيما الخارجية منها بما يفوق الـ 5 مليارات دولار في الفترة ذاتها.

كل ذلك لنقول إن قطاعنا الخاص ومصارفنا تواكب استثمارات وتوظيفات أشقائنا العرب في لبنان، دلالة على إيماننا المطلق بمستقبل بلدنا رغم المصائب المؤسفة والمؤلمة، وأشدّها إيلاماً شطط بعض القوى السياسية التي تجهل أو تتجاهل حجم الفرص التي يفوتها لبنان على نفسه وأبنائه، جرّاء غياب سلطاته الدستورية وقصورها عن تأدية دورها الطبيعي والمنشود في خدمة مصالح الوطن العليا، وفي سبيل كرامة اللبنانيين ورفاهيتهم.

ففي الوقت الذي يعاني المجتمع كله من غلاء المعيشة الخانق، ومن اتساع دائرة البطالة، وتفاقم هجرة الكفايات الشابة، لا يزال السياسيون منساقين في لعبة عضّ الأصابع، غير مدركين أن أول الصارخين من شدّة الألم سيكون الشعب اللبناني بأسره، دونما تمييز بين أبناء طائفة وأخرى، ومنطقة وأخرى، وبين محازب وآخر. فالإنتاج شركاء الإنتاج نقول: إن المعالجة الجذرية والفعلية للضائقة الإجتماعية تكمن في تقوية الدولة لا في إنهاكها، وفي توفير الظروف السياسية المؤاتية لإستقرار مطّرد، هو وحده الكفيل بخلق ديناميّة النمو المتوازن الذي تعمّ خيراته على مختلف المناطق والشرائح الإجتماعية، والذي يستفيد منه أصحاب العمل والعمال على السواء. من هنا دعوتنا شركاء الإنتاج جميعاً الى وعي خطورة المرحلة وضرورة التفاهم، بعيداً عن أي إستغلال حزبي ضيق، على سبيل التخفيف من الضائقة المعيشية الراهنة، ريثما يعود نواب الأمة الى ضمائرهم، فيسارعوا اليوم قبل الغد، وبمعزل عن أية مواعيد سئم الناس تكرارها، الى انتخاب رئيس للجمهورية. لأن ملء سدّة الرئاسة يعني، في جوهره، إعادة الحياة الى المؤسسات الدستورية كافة، بلا استثناء، وعودة المجلس النيابي الى ممارسة دوره الطبيعي في التشريع ومساءلة الحكومة، وفي إصدار القوانين التي من شأنها تمكين الإقتصاد اللبناني من الإستفادة الكاملة من تقدمات باريس 3، على نحو يؤمّن إنطلاق سيرورة المنحى التراجعي لعجز موازنة الدولة ولحجم المديونية العامة، وسيرورة تنشيط الحركة الإقتصادية وعملية التنمية بأبعادها المتكاملة. وانتخاب الرئيس يعني، في الوقت ذاته، قيام سلطة تنفيذية مكتملة قادرة على تأمين العبور الآمن بالبلاد الى مرحلة إعادة تكوين السلطة، من خلال انتخابات نيابية تحسم الصفة التمثيلية لمختلف القوى السياسية. فالمهم، أيها الإخوة، هو أن يعي جميع رجال السياسة عندنا أن مسؤولية إنقاذ البلد تقع عليهم بالدرجة الأولى، إنطلاقاً من المبدأ المعروف "ما حكّ جلدك غير ظفرك".

أخيراً، ورغم كل الأجواء الملبّدة، فنحن على يقين من أن لبنان، كطائر الفينيق، كلّمّا بدا محترقاً أيلاً إلى الاندثار، ينبعث من رماده حياً، بل مفعماً بالحيوية والحياة.

شكراً للجهات التي نظّمت هذا المنتدى، ومرحباً بكم جميعاً، مع تمّياتنا لكم بالتوفيق والنجاح.

عشتم وعاش لبنان

بيروت في 2 أيار 2008

رئيس

جمعية مصارف لبنان

د. فرنسوا سمعان باسيل